

تونس تتجه لإنتاج قياسي من زيت الزيتون

700 مليون دولار عوائد متوقعة من تصدير معظم الإنتاج

تعمل تونس كثيرا على الموسم الجديد لجني الزيتون بهدف تعزيز الخزينة العامة بموارد إضافية، وخفض العجز التجاري المتفاقم من خلال تصدير معظم إنتاج الزيت إلى الخارج، في ظل التوقعات بتحقيق إنتاج قياسي هو الأول منذ خمس سنوات.



سنا عدوني
صحافية تونسية

ووفق البيانات الرسمية، أنتجت تونس في الموسم الزراعي الماضي 140 ألف طن من الزيت صدرت منها 117 ألف طن بقيمة 551 مليون دولار، مما انعكس على الميزان التجاري الغذائي بشكل طفيف.

وتتوقع وزارة الفلاحة والصيد البحري أن يصل محصول الزيتون بشكل عام لهذا الموسم إلى نحو 1.75 مليون طن، وهو الأكبر منذ موسم 2014-2015.

ومن شأن هذه التوقعات أن تساعد تونس على تقليص العجز في الميزان التجاري الذي وصل منهج الإنتاج في هذا الموسم إلى نحو 1.75 مليون طن، وهو الأكبر منذ موسم 2014-2015.

ويقول الخبير الاقتصادي رضا قويعة في تصريح لـ "العرب"، إن "محصول الزيتون لهذا الموسم ساهم فيه عامل ارتفاع الأمطار، والفاوض المقدّر بنحو 80 ألف طن من محصول الموسم الماضي، إضافة إلى دخول عديد المناطق في نسق الإنتاج بعد أن كان محتكرا من طرف محافظة (ولاية) صفاقس ومنطقة الساحل".

ويعمل في صفاقس قرابة 60 ألف مزارع ونحو 80 بالمائة منهم يملكون أراضي مساحتها لا تتجاوز الخمس هكتارات.

وتساهم المحافظة بحوالي عشرة بالمائة من المساحة الإجمالية من أشجار الزيتون بالبلاد، ويخمس الإنتاج المحلي معصرة، ويتوقع أن يتم تدشين 300 معصرة أخرى خلال هذا الموسم.

وأضاف قويعة أن "محافظات (ولايات) الكاف وجندوبة وباجة أصبحت تساهم بقسط كبير من إنتاج

تونس - تجمع التقديرات على أن تونس تتجه لتحقيق إنتاج قياسي من زيت الزيتون بعد موسم زراعي واعد هذا العام رغم موجة الجفاف، التي أثرت بشكل ملحوظ على القطاع في السنوات الماضية.

ويعدّ القطاع من أكثر القطاعات الحيوية المنضرة في السنوات الأخيرة وتراجعت مربيته بسبب الظروف المناخية المثقلة، الأمر الذي زاد من أوجاع اقتصاد تونس، الذي يحاول الخروج من أزيمته المزمنة.

350

ألف طن من زيت الزيتون يتوقع إنتاجها هذا الموسم، قياسا بنحو 140 ألف طن بمقارنة سنوية

ولكن اليوم يراهن المسؤولون والمختصون في قطاع الزراعة على أن تغادر بلادهم منطقة الخطر تدريجيا من خلال خفض العجز التجاري، مع تعافي إنتاج الزيت الذي يذهب معظمه إلى الخارج.

وقال رئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد خلال زيارته مؤخرا لأحد المشاريع النموذجية المتخصصة في إنتاج الزيت البيولوجي بمحافظة باجة "تتوقع إنتاجا يصل إلى 350 ألف طن من زيت الزيتون مع عوائد بنحو ملياري دينار (700 مليون دولار) من العملة الصعبة".



نفس جديد لقطاع استراتيجي

الدبلوماسية الاقتصادية لا تزال ضعيفة، ولم تخرج بعد العلاقات بين السفراء من طابعها الضيق لتشمل قطاعات مهمة مثل الزراعة.



رضا قويعة
فك الابتكار على محصول الزيتون أدى لإنتاج قياسي من الزيت

ويحذر الخبير من ارتفاع سعر الزيتون في الأسواق المحلية بما يقلص من الطلب قائلًا "كلما انخفض العرض سيزيد الطلب وذلك ضروري لضمان ربح المزارع وهو ما يفترض وجود وسطاء للتسويق لتتم العملية على أحسن ما يرام".

ويقول تجار ومواطنون إن أسعار لتر من زيت الزيتون تصل في الوقت الحاضر إلى حوالي 8 دنانير (2.8 دولار) وهو سعر مناسب قياसा بنحو 14 دينار (4.9 دولار) للتر.

المنتجات على مستوى الأسواق الداخلية والخارجية.

ويشير قويعة إلى أن القطاع يواجه مشاكل تتعلق بنقص العمالة وارتفاع الأجور وغياب تحديث الآلات، فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل عام.

ويجد الطابع التقليدي في عمليات الجني وتجميع الزيتون من طموح تونس في الارتقاء بقطاعها نظرا إلى عدم وجود الأدوات اللازمة لتعليب الزيت ولعدم وجود قواعد الجودة اللازمة.

وسبق ورفضت البعض من الدول منتجات تونسية لغياب الجودة، وهو ما دفع السلطات إلى تصدير كميات من الإنتاج إلى إيطاليا لتتولى عمليات تعليبه قبل تصديره.

ولطالما دعت النقابات التونسية الحكومة إلى تطوير القطاع بما يتماشى مع التوجه العالمي، ولحسن الاستفادة من الزاد الكبير الذي تتمتع به تونس في مجال إنتاج زيت الزيتون.

ويصر قويعة أنه رغم جهود وزارة الفلاحة لتحسين قطاع الزيتون والترويج له في الأسواق العالمية، فإن

والتصدير للزيت البيولوجي بنحو سبعين بالمائة من الكلفة مع سقف بنحو 3.51 مليون دولار.

ولتحفيز القطاع أكثر وضعت السلطات ترسانة من القوانين منها منحة تشجيع تصدير زيت الزيتون المعبأ لمدة خمس سنوات في عبوات لا تتجاوز سعتها ثلاث لترات.

وتسند المنحة سنويا للشركات، التي تمت المصادقة على برامجها من قبل المجلس التونسي لزيت الزيتون المعبأ، مع رصد منحة بنحو 1.4 مليون دولار.

ودعمت السلطات برنامج تصدير من بلد المنشأ، أي كل مصدر لزيت الزيتون المعبأ لم يتجاوز معدل مجموع صادراته خلال الثلاث سنوات الأخيرة بنحو 25 طنا.

وتتطلع تونس إلى اقتحام أسواق جديدة وذلك من خلال إحداث خط بحري إضافي نحو الأسواق البعيدة الواعدة بالتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية.

لكن القطاع يواجه مشكلات عديدة أهمها ارتفاع حجم الديون ومشكلات لوجيستية تعرق عمليات تسويق

زيت الزيتون مما مهد لأن تصبح تونس ثاني أكبر مصدر عالميا.

وتحتل إسبانيا المركز الأول في تصدير زيت بنحو 1.35 مليون طن وتليها تونس بنحو 350 ألف طن ثم إيطاليا التي يقدر إنتاجها بنحو 270 ألف طن.

ووفق التقديرات، يساهم إنتاج الزيت بنحو 15 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي لتونس، إضافة إلى منتجات زراعية أخرى كالتنمور.

وسلكت تونس مقاربات شاملة لحسن استغلال مواردها بالترفع في منحة نقل زيت الزيتون على حساب صندوق النهوض بالصادرات بالنسبة إلى الأسواق الجديدة والواعدة، وذلك بصفة استثنائية، خلال الموسمين الحالي والمقبل.

كما سيتم دعم ما بين 50 بالمائة إلى 70 بالمائة من كلفة النقل الجوي إلى كل الوجهات بالنسبة إلى زيت الزيتون الحالي والمقبل.

وأقرت الحكومة منحة سنوية للمساهمة في تغطية تكاليف المراقبة

قفزة في التجارة العربية مع أفريقيا

القاهرة - حققت المبادلات التجارية

العربية مع أفريقيا قفزة مهمة، لكن البعض من المحللين يرون أنها لا تزال غير كافية بالنظر إلى مبادلات دول القارة مع القوى الاقتصادية الكبرى، في مقدمتها الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (أفركسيم بنك) بندبكت أوراما خلال مؤتمر عقد في القاهرة إن "حجم التجارة المشتركة بين الدول العربية والأفريقية قفز من 5 مليارات دولار قبل سنوات إلى 14 مليار دولار خلال العام الماضي".

وتتمثل تلك المعاملات حوالي 10 بالمائة فقط من حجم تجارة أفريقيا مع العالم، وفق التقديرات الرسمية للبنك.

وأوضح أوراما خلال مشاركته في جلسة حول تحفيز التجارة بين الدول العربية والأفريقية على هامش منتدى الاستثمار من أجل أفريقيا، الذي تنظمه وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية، أن "هذه النسبة تعتبر جيدة مقارنة ببعض المناطق في العالم".

ولكنه استند بالتأكيد على أنها تبقى منخفضة إذا ما قورنت بمعدلات تجارة أفريقيا مع الصين، والتي تستحوذ على ما بين 70 إلى 80 بالمائة من تجارة أفريقيا مع الصين، والتي واعدة للتوسع والنمو في ظل الفرص والإمكانيات المتوافرة في الإقليمين.

وفي محاولة لتحفيز المبادلات، اضطر البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير لعقد اتفاقية بقيمة نصف مليار دولار مع الوكالة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة لدعم برنامج تنشيط التجارة بين الدول الأفريقية والعربية.

زحف التسوق الرقمي يهدد الوظائف في الجزائر

قطاع الصناعة أكبر المتضررين من ضغوط المنافسة التكنولوجية

ولأن التحدي يندرج في خانة المستحبات في ضوء الأوضاع الحالية، فإن البلاد مقبلة على موجة بطالة قياسية في المدى القريب والمتوسط. وعادت مؤشرات البطالة إلى الارتفاع منذ 2015، بعدما تزلت إلى ما دون نحو 10 بالمائة، خلال سنوات الرخاء المالي.

11 مليون موظف وعامل في الجزائر، 63 بالمائة منهم في القطاع الخاص، وفق الأرقام الرسمية

وأمام حالة الركود الاقتصادي الذي خلفته الاضطرابات السياسية منذ ثمانية أشهر، اضطرت المئات من الشركات الحكومية والخاصة إلى تسريح الآلاف من العمال الذين انضموا إلى لوائح البطالة في الأشهر الأخيرة.

وذكرت إحصائيات أخيرة أن الركود مسس بشكل كبير شركات التطوير العقاري، حيث تعرضت أكثر من 3 آلاف مؤسسة للإفلاس، والتي تسريح حوالي مئة ألف عامل، بسبب تراجع وتيرة القطاع الذي كانت تدعمه الدولة في شكل مشروعات سكن وبنى تحتية.

وتعد البطالة في الجزائر من أهم التحديات الاجتماعية التي أقلقعت الحكومات المتعاقبة، وبرزت تحدياتها في الاحتجاجات المتواصلة، لاسيما في مناطق الجنوب والمحافظات الداخلية النائية، وتصاعدت حدة لهجتها تجاه الطرق المتوترة المنتهجة في مجال التشغيل.

وأوضحت في كلمتها خلال السنوات الأخيرة ويفرض اعتماد هذه التقنيات للتعرف على متغيرات الأسواق وقدرات الإنتاج في ظل التنافسية الكبيرة بين الدول، من خلال تحليل معطيات السوق في الوقت الحقيقي.

وأكدت شطاب أن "المعلومة باتت من أهم عوامل الإنتاج في الوقت الحالي وأن الصراع على الصناعة 4.0 صراع عالمي يتطور حاليا على مستوى الدول الأكثر قوة، مما يستدعي المتابعة الجيدة لهذا التطور قصد مواكبته".

وحسب شطاب، فقد شرعت الجزائر في مواكبة عملية الانتقال إلى "الصناعة 4.0" من خلال العديد من شركات القطاع العام العمومية التي شرعت في الاعتماد على الابتكارات الحديثة في المجال الصناعي.

وهناك قلق متزايد من أن تزيح رقمنة الأعمال، على بطئها، المئات من الوظائف في الشركات المحلية، لتضاعف من مشكلة البطالة، التي لم تجد السلطات حلا لمعالجتها في بلد يتجاوز عدد سكانه نحو 41 مليون نسمة.

ويتوقع ارتفاع مؤشرات البطالة إلى أرقام غير مسبوق في المدى القريب، بسبب تراجع الاستثمارات الحكومية والخاصة، لاسيما خلال الأشهر الأخيرة التي تشهد ركودا اقتصاديا سلبيا بارتداداته على الجبهتين الاجتماعية والسياسية.

وتفيد دراسات مختصة بأن الجزائر مطالبة بتحقيق نسبة نمو لا تقل عن 7 بالمائة، من أجل الحفاظ على مستوى البطالة الحالي المقدر، حسب إحصائيات رسمية، بنحو 12 بالمائة.

لعوائد الطاقة من خلال تطوير قطاعات صناعية.

ولم تفكر الجزائر طيلة العقود الماضية وخاصة خلال عشرين عاما من حكم الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة في الاستفادة من التكنولوجيا عبر دعم الشركات الناشئة لتعزيز دورها في الاقتصاد، واكتفت بما تجنيه من صادرات الطاقة.

وتتمثل عائدات النفط أكثر من 90 بالمائة من مداخل الجزائر من النقد الأجنبي، و60 بالمائة من الموازنة العامة. وتقول الباحثة الجزائرية إن مفهوم "الصناعة 4.0" يركز أساسا على تبادل البيانات حول تقنيات التصنيع، وتشمل الأنظمة الإلكترونية والإنترنت والحوسبة.



هواجس العمال تتفاقم

الجزائر - أطلق خبراء جزائريون صافرات الإنذار من أن تصاعد نشاط البيع الإلكتروني والرقمنة المتسارعة في الاقتصاد قد يهددان وجود المؤسسات مستقبلا، كما يؤثران على سوق العمل المحلي.

وحذر رئيس جمعية تكنولوجيات الإعلام جواد علال، خلال ملتقى حول "اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في خدمة المؤسسة"، من اختفاء الشركات لعدم إدراكها التغييرات المقبلة في الأنشطة التجارية بفضل توسع تبني التقنيات الحديثة.

وأشار كمثل على ذلك إلى شركتي نوكيا الفنلندية وكوداك الأميركية اللتين اختفيا من السوق لأنهما "لم تستطعا أن تطورا من أعمالهما لمواجهة منافسهما".

ومن بين التحولات التكنولوجية الكبرى إشارات علال إلى أن التجارة التقليدية المتأثرة من زحف التسوق الرقمي مهددة بالزوال، تاركة المجال للتجارة عبر الإنترنت.

وتشكل الجزائر العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) من أقل دول شمال أفريقيا استخداما للتكنولوجيا، بعد كل من تونس والمغرب، وبدرجة أضغف تأتي كل من موريتانيا وليبيا.

وتشير الأرقام الرسمية، إلى وجود 11 مليون موظف وعامل في القطاعين العام والخاص وهو رقم يعتبره البعض ضئيلا قياسا بتعداد السكان.

ويوفر القطاع الخاص نحو 6.95 مليون فرصة عمل، أي 63 بالمائة من إجمالي القوى العاملة بالبلاد، وفق الديوان الوطني للإحصائيات.